الموجز التنفيذي

إرشادات ومجموعات تقنية بشأن خدمات الصحة النفسية المجتمعية

تعزيز النُهُج التي تركز على الأشخاص والقائمة على الحقوق

منظمة الصحة العالمية

الموجز التنفيذي

حظيت الصحة النفسية باهتمام متزايد خلال العقد الماضي من جانب الحكومات والمنظمات غير الحكومية والمنظمات المتعددة الأطراف بما فيها الأمم المتحدة والبنك الدولي. وتسعى خدمات الصحة النفسية في العالم أجمع جاهدة إلى توفير الرعاية الجيدة والدعم الممتاز، وذلك نتيجة زيادة الوعي بأهمية توفير رعاية وخدمات تركز على الأشخاص وقائمة على حقوق الإنسان ومعنية بالتعافي.

ومع ذلك، كثيراً ما تواجه الخدمات قيوداً كبيرة فيما يتعلق بالموارد، وهي تعمل ضمن أطر قانونية وتنظيمية عفا عليها الزمن وتعتمد بشكل مفرط على نموذج الطب الحيوي الذي يهيمن فيه تركيز الرعاية على التشخيص والأدوية وتخفيف الأعراض بينما يجري التغاضي عن المحددات الاجتماعية التي تؤثر على صحة الناس النفسية، والتي تعرقل جميعها المضي نحو الاعتماد الكامل لنهج قائم على حقوق الإنسان. ونتيجة لذلك، يتعرض الكثير من الناس الذين يعانون من حالات الصحة النفسية والإعاقات النفسية الاجتماعية في العالم أجمع إلى انتهاكات لحقوقهم الإنسانية، بما فيها خدمات الرعاية التي تفتقر إلى الرعاية والدعم المناسبين.

ولدعم البلدان في جهودها الرامية إلى مواءمة نظم الصحة النفسية وتقديم خدمات الصحة النفسية مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان، بما فيها اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، فإن "إرشادات منظمة الصحة العالمية بشأن الخدمات المجتمعية الخاصة بالصحة النفسية: تشجيع النُهُج التي تركز على الأشخاص والقائمة على الحقوق" تدعو إلى التركيز على توسيع نطاق خدمات الصحة النفسية القائمة على المجتمعات المحلية التي تشجع الخدمات الصحية المركزة على الأشخاص والمعنية بالتعافي والقائمة على الحقوق. وهي تقدم أمثلة واقعية بشأن الممارسات الجيدة في مجال خدمات الصحة النفسية في سياقات متنوعة حول العالم وتصف الروابط اللازمة مع قطاعات الإسكان والتعليم والعمالة والحماية الاجتماعية، من أجل ضمان إدراج أولئك الذين يعانون من حالات الصحة النفسية في المجتمع وتمكينهم من العيش حياة كاملة ومجدية. وتعرض الإرشادات أيضاً أمثلة على الشبكات الشاملة والمتكاملة الإقليمية والوطنية لأشكال الدعم وخدمات الصحة النفسية القائمة على المجتمعات المحلية. وختاماً، تقدم توصيات محددة وخطوات عملية للبلدان والأقاليم من أجل إعداد خدمات مجتمعية في مجال الصحة النفسية تحترم حقوق الإنسان وتركز على التعافي.

وهذه الوثيقة الإرشادية الشاملة مصحوبة بسبع مجموعات تقنية داعمة تتضمن وصفاً مفصلاً لخدمات الصحة النفسية المعروضة.

1- **خدمات أزمات الصحة النفسية**
2- **خدمات الصحة النفسية القائمة على المستشفيات**
3- **المراكز المجتمعية الخاصة بالصحة النفسية**
4- **دعم الأقران لخدمات الصحة النفسية**
5- **خدمات التواصل المجتمعي بشأن الصحة النفسية**
6- **المساندة في الحياة من أجل الصحة النفسية**
7- **الشبكات الشاملة والمتكاملة الخاصة بأشكال دعم وخدمات الصحة النفسية**

رسائل رئيسية عن هذه الارشادات

- يتعرض الكثير من الناس الذين يعانون من حالات الصحة النفسية وإعاقات نفسية واجتماعية لرعاية رديئة النوعية وانتهاكات لحقوقهم الانسانية، مما يقتضي إدخال تغييرات جذرية في نظم الصحة النفسية وتقديم خدماتها.
- في كثير من أرجاء العالم، هناك ممارسات جيدة وخدمات مجتمعية للصحة النفسية تركز على الأشخاص ومعنية بالتعافي وتمتثل لمعايير حقوق الإنسان.
- في كثير من الحالات تتسم هذه الممارسات الجيدة والخدمات المجتمعية للصحة النفسية بتكاليف منخفضة لتقديم الخدمات مقارنةً بالخدمات السائدة المماثلة.
- يلزم إدخال تغييرات كبيرة في القطاع الاجتماعي من أجل دعم الاستفادة من التعليم والعمالة والإسكان والفوائد الاجتماعية بالنسبة لأولئك الذين يعانون من حالات الصحة النفسية والإعاقات النفسية الاجتماعية.
- من المهم تعزيز الشبكات المتكاملة للخدمات المجتمعية للصحة النفسية من أجل إدخال التغييرات التي تقتضيها اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.
- تقدم التوصيات والإجراءات العملية الواردة في هذه الإرشادات خارطة طريق واضحة للبلدان من أجل تحقيق هذه الأهداف.

المقدمة

تشدد التقارير العالمية على ضرورة التصدي للتمييز وتعزيز حقوق الانسان في الأوضاع المتعلقة برعاية الصحة النفسية. وتتضمن التخلص من الممارسات القسرية مثل الإجبار على دخول المصحات والعلاج الإجباري، فضلاً عن التقييد اليدوي أو البدني أو الكيميائي والعزل والتصدي[1] لعدم توازن القوى بين موظفي قطاع الصحة والمستفيدين من الخدمات. ويلزم توفير حلول تشمل سائر القطاعات في البلدان المنخفضة الدخل وكذلك في البلدان ذات الدخل المتوسط والدخل المرتفع.

وتُقرّ اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة بهذه التحديات وتشترط إجراء إصلاحات كبرى وتعزيز حقوق الإنسان، وهي حاجة تدعمها بشدة أهداف التنمية المستدامة. وترسي الاتفاقية الحاجة إلى تحوّل جذري في مجال الصحة النفسية، بما يشمل إعادة النظر في السياسات والقوانين والنظم والخدمات والممارسات في مختلف القطاعات التي تؤثر سلباً على الأشخاص الذين يعانون من اعتلالات الصحة النفسية والإعاقات النفسية والاجتماعية.

ومنذ اعتماد اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في عام 2006، تزايد عدد البلدان التي تسعى إلى إصلاح قوانينها وسياساتها من أجل تعزيز الحق في الإدماج المجتمعي وفي الكرامة والاستقلالية والتمكين والتعافي. ومع ذلك، فحتى الآن، أعدت قلة من البلدان ما يلزم من أطر سياسية وتشريعية للوفاء بالتغييرات البعيدة المدى التي يقتضيها الإطار الدولي لحقوق الانسان. وفي حالات كثيرة، تعمل السياسات والقوانين القائمة على استدامة الرعاية القائمة على المؤسسات والعزل فضلاً عن ممارسات العلاج القسرية – والضارة.

إن توفير خدمات الصحة النفسية القائمة على المجتمعات المحلية والممتثلة لمبادئ حقوق الإنسان المنصوص عليها في اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة – بما فيها الحقوق الأساسية الخاصة بالمساواة وعدم التمييز والمشاركة الكاملة والفعالة والإدماج في المجتمع، واحترام كرامة الأشخاص المتأصلة واستقلال الأفراد الذاتي – ستقتضي إدخال تغييرات كبيرة من حيث الممارسة في جميع البلدان. ويمكن أن تواجه عملية إجراء هذه التغييرات تحديات في حالة عدم كفاية الموارد البشرية والمالية المستثمرة في الصحة النفسية.

ويعرض هذه الإرشادات خيارات متنوعة للبلدان للنظر فيها واعتمادها وفقاً لما هو مناسب من أجل النهوض بنظمها وخدماتها الخاصة بالصحة النفسية. وتقدم الإرشادات قائمة من خيارات الممارسة الجيدة التي ترتكز على النظم الصحية المجتمعية وتبيّن سبيل تحسين خدمات رعاية الصحة النفسية على نحو ابتكاري قائم على الحقوق. وثمة تحديات كثيرة تقف أمام تحقيق هذا النهج ضمن القيود التي تواجهها الكثير من الخدمات. ومع ذلك، ورغم هذه القيود، تشكّل أمثلة خدمات الصحة النفسية الواردة في هذه الإرشادات عرضاً ملموساً عن إمكانية تنفيذ هذه الخدمات.

أمثلة على الممارسة الجيدة لخدمات الصحة النفسية المجتمعية

في بلدان كثيرة، تقدم خدمات الصحة النفسية المجتمعية طائفة من الخدمات تشمل الخدمات المتعلقة بالأزمات والتواصل المجتمعي ودعم الأقران والخدمات القائمة على المستشفيات وخدمات المعيشة المدعومة ومراكز الصحة النفسية المجتمعية. وتغطي الأمثلة المعروضة في هذا الدليل سياقات متنوعة تتراوح، على سبيل المثال، من خدمات التواصل المجتمعية المعنية بالصحة النفسية "Atmiyata" (الود) في الهند، إلى خدمات الصحة النفسية المجتمعية بعيادة أونغ (Aung) في ميانمار، و"فريندشيب بنش" (Friendship Bench) في زيمبابوي، ويعمل فيها جميعاً عاملو رعاية صحية مجتمعية وتُطبَّق فيها نظم الرعاية الصحية الأولية. وتشمل الأمثلة الأخرى الخدمات القائمة على المستشفيات مثل وحدة "BET" في النرويج، التي ينصب تركيزها على التعافي، والخدمات الخاصة بالأزمات مثل "Tupu Ake" في نيوزيلندا. ويبيّن هذا الدليل أيضاً خدمات المعيشة المدعومة القائمة مثل شبكات دعم المعيشة (KeyRing Living Support Network) في المملكة المتحدة وخدمات دعم الأقران مثل مجموعات الدعم النفسي للمستفيدين والناجين (Users and Survivors of Psychiatry) في كينيا ومجموعات "Hearing Voices " في العالم أجمع.

1 استراتيجيات لإنهاء العزل والقيود. التدريب المتخصص للمنظمة في مجال "الجودة والحقوق". دليل الدورة. جنيف: منظمة الصحة العالمية (https://apps.who.int/iris/bitstream/handle/10665/329605/9789241516754-eng.pdf 2019)

وبينما تُعتبر كل خدمة من هذه الخدمات فريدة من نوعها، فإن الأهم هو أنها جميعاً تشجع نهج تعافٍ يركز على الأشخاص وقائماً على الحقوق بشأن نظم وخدمات الصحة النفسية. ولا يتسم أي منها بالكمال، غير أن هذه الأمثلة توفر إلهاماً وأملاً إذ اتخذ من أعدّوها خطوات ملموسة في الاتجاه الإيجابي صوب الاتساق مع اتفاقية الأشخاص ذوي الإعاقة.

ويقدم وصف كل خدمة من خدمات الصحة النفسية المبادئ الرئيسية التي تقوم عليها هذه الخدمات بما يشمل التزامها باحترام الأهلية القانونية والممارسات غير القسرية والإدماج المجتمعي والمشاركة ونهج التعافي. والأهم أن كل خدمة معروضة لها طريقة تقييمها الخاصة، وهو ما يكتسي أهمية حاسمة للتقييم المستمر للجودة والأداء والفعالية من حيث التكلفة. وفي كل حالة من الحالات، تُعرض تكاليف الخدمات إلى جانب مقارنات للتكاليف مع الخدمات المقارنة الإقليمية أو الوطنية.

وستعود هذه الأمثلة الخاصة بالممارسة الجيدة لخدمات الصحة النفسية بالفائدة على أولئك الذين يرغبون في إنشاء خدمات جديدة أو إعادة تشكيل الخدمات الحالية. وتتضمن الأوصاف المفصّلة للخدمات في المجموعات الفنية معلومات عملية بشأن التحديات التي تواجهها هذه الخدمات أثناء تطوّرها، والحلول المعدة لمواجهتها. ويمكن تكرار هذه الاستراتيجيات أو النُهُج، أو نقلها أو توسيع نطاقها عند إعداد الخدمات في سياقات أخرى. وتعرض الإرشادات توصيات وخطوات عملية لإعداد أو تحويل خدمات الصحة النفسية التي تشكل ممارسات جيدة والتي يمكن تطبيقها بنجاح ضمن طائفة عريضة من الأطر القانونية التي تحافظ على حماية حقوق الإنسان وتتجنّب إجراءات الإجبار وتشجّع الأهلية القانونية.

يلزم أيضاً إدخال تغييرات كبيرة في القطاع الاجتماعي

في السياق الأعم، تشكّل المحددات الاجتماعية الحاسمة التي تؤثر على صحة الناس النفسية، مثل العنف والتمييز والفقر والاستبعاد والعزل وانعدام الأمن الوظيفي أو البطالة والافتقار إلى الاستفادة من خدمات الاسكان وشبكات السلامة الاجتماعية والخدمات الصحية، عوامل كثيراً ما يتم التغاضي عنها أو استبعادها من خطاب الصحة النفسية وممارساتها. وفي الواقع، غالباً ما يواجه أولئك الذين يعانون من اعتلالات الصحة النفسية ومن الإعاقات النفسية والاجتماعية عراقيل غير متناسبة بشأن الاستفادة من التعليم والعمالة والاسكان والفوائد الاجتماعية – التي تشكّل حقوق الانسان الأساسية – جرّاء إعاقتهم. ونتيجة لذلك، يعيش عدد كبير منهم تحت وطأة الفقر.

ولهذا السبب من المهم إعداد خدمات للصحة النفسية تتناول هذه المسائل الحياتية الهامة وتضمن أن هذه الخدمات المتوفرة لعموم الناس متاحة أيضاً لأولئك الذين يعانون من اعتلالات الصحة النفسية والإعاقات النفسية والاجتماعية.

ومهما كانت جودة خدمات الصحة النفسية المقدمة، فهي لا تكفي بمفردها لتلبية احتياجات الناس كافة، لا سيما أولئك الذين يعيشون في كنف الفقر أو المحرومون من الإسكان أو التعليم أو سبل الحصول على دخل. ولهذا السبب، يلزم ضمان مشاركة وتعاون القائمين على خدمات الصحة النفسية وخدمات القطاع الاجتماعي بطريقة عملية ومجدية للغاية من أجل توفير دعم شامل.

وفي بلدان كثيرة، أُحرِز تقدم كبير بالفعل من أجل تنويع ودمج خدمات الصحة النفسية ضمن المجتمع على نطاق واسع. ويقتضي هذا النهج المشاركة الجادة والتنسيق الفعّال مع مختلف الخدمات وجهات المجتمع المحلي بما فيها مؤسسات الرعاية والمؤسسات الصحية والقضائية والسلطات الإقليمية وسلطات المدن، إلى جانب المبادرات الثقافية والرياضية وغيرها من المبادرات. وللسماح بإنجاز هذا التعاون، يلزم إدخال تغييرات كبيرة على الاستراتيجيات والسياسات والنُظم في القطاع الصحي وكذلك في القطاع الاجتماعي.

توسيع نطاق شبكات خدمات الصحة النفسية

تبيّن هذه الإرشادات أن توسيع نطاق شبكات خدمات الصحة النفسية التي تتفاعل مع خدمات القطاع الاجتماعي هو أمر حاسم لتوفير نهج شامل يغطي كامل نطاق خدمات الصحة النفسية ووظائفها.

وفي أماكن عديدة حول العالم، أعدت فرادى البلدان أو المناطق أو المدن شبكات لخدمات الصحة النفسية تتناول المحددات الاجتماعية للصحة والتحديات المرتبطة بها التي يواجهها يومياً أولئك الذين يعانون من اعتلالات الصحة النفسية والاعتلالات النفسية الاجتماعية. وتتناول بعض الأمثلة المعروضة شبكات راسخة ومنظمة ومقيّمة أعادت بشكل جذري تشكيل وتنظيم نظام الصحة النفسية، وشبكات أخرى قيد التحوّل بلغت مراحل فارقة هامة.

وتجسد الشبكات الراسخة الالتزام السياسي القوي والمستدام بإصلاح نظام رعاية الصحة النفسية على مر العقود، ليتسنى اعتماد نهج قائم على التعافي وعلى حقوق الإنسان. ويتمثل أساس نجاحها في تبنّي سياسات وقوانين جديدة، إلى جانب زيادة تخصيص الموارد للخدمات المجتمعية. وعلى سبيل المثال، توفّر خدمات الصحة النفسية المجتمعية في البرازيل مثالاً على كيفية تمكن بلد واحد من تنفيذ الخدمات على نطاق واسع، بالتركيز على مبادئ التعافي وحقوق الانسان. وكذلك تبيّن شبكة شرق ليل الفرنسية أن التحوّل من رعاية المرضى الداخليين إلى التدخلات المتنوعة والقائمة على المجتمعات المحلية أمر يمكن تحقيقه بواسطة استثمارات مماثلة لتلك المبذولة في خدمات الصحة النفسية التقليدية. وختاماً، فقد تأسست شبكة تريستا في إيطاليا لتقديم خدمات الصحة النفسية المجتمعية أيضاً على نهج قائم على حقوق الانسان بشأن الرعاية والدعم، مشدّدةً بقوة على الرعاية خارج المؤسسات. وتعكس هذه الشبكات تطور خدمات الصحة النفسية المجتمعية والمتكاملة والمرتبطة بشدة بالجهات الفاعلة المجتمعية المتعددة التي تنتمي إلى قطاعات متنوعة تشمل القطاعات الاجتماعية والصحية وقطاع العمل والقضاء وغيرها من القطاعات.

وفي الآونة الأخيرة، بدأت بلدان مثل البوسنة والهرسك ولبنان وبيرو وغيرها، ببذل جهود متضافرة من أجل الإسراع في توسيع نطاق الشبكات الناشئة، وتوفير خدمات وأشكال دعم مجتمعية واسعة النطاق قائمة على الحقوق ومركزة على التعافي. ويتمثل الجانب الرئيسي للكثير من هذه الشبكات الناشئة في هدف نقل خدمات الصحة النفسية من مستشفيات الأمراض النفسية إلى السياقات المحلية، بغية ضمان المشاركة الكاملة والإدماج التام للأفراد الذين يعانون من اعتلالات الصحة النفسية والإعاقات النفسية والاجتماعية في المجتمع المحلي. وبينما يلزم المزيد من الوقت ومواصلة الجهد، فهناك تغيرات هامة بدأت تتحقق بالفعل. وتوفر هذه الشبكات أمثلة ملهمة عما يمكن إنجازه إذا ارتكزت الإجراءات المتخذة في مجال الصحة النفسية على الإرادة السياسية والتصميم ومنظور قوي لحقوق الانسان.

التوصيات الرئيسية

يتزايد فهم النظم الصحية حول العالم في بلدان الدخل المنخفض والدخل المتوسط والدخل المرتفع لضرورة توفير خدمات صحة نفسية عالية الجودة تركز على الأشخاص وتستهدف التعافي وتحمي حقوق الانسان وتعززها. وباستطاعة الحكومات والمهنيين في قطاع الرعاية الصحية والاجتماعية والمنظمات غير الحكومية ومنظمات الأشخاص المعاقين وغيرها من جهات المجتمع المدني والجهات المعنية إحراز تقدم كبير صوب تحسين صحة سكانها ورفاههم باتخاذ إجراءات حاسمة لإعمال وتعزيز الخدمات وأشكال الدعم التي تعدّ ممارسات جيدة في مجال الصحة النفسية وإدماجها ضمن النظم الاجتماعية الأوسع نطاقاً على نحو يحمي ويعزز حقوق الانسان.

وتقدم هذه الإرشادات توصيات رئيسية للبلدان والمنظمات، وتبيّن إجراءات وتغييرات محددة لازمة في مجال سياسات واستراتيجية الصحة النفسية، وإصلاح القوانين، وتقديم الخدمات، والتمويل، وتطوير القوى العاملة، والتدخلات النفسية الاجتماعية والنفسية، والأدوية النفسانية التأثير، ونظم المعلومات، ومشاركة المجتمع المدني والمجتمعات المحلية، والأبحاث.

ومما يتسمّ بأهمية حاسمة أن على البلدان أن تبذل جهوداً كبرى لمواءمة أطرها القانونية مع متطلبات اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. ويلزم أيضاً إدخال تغييرات هامة على صعيد السياسات والاستراتيجيات والأنظمة. وستتمكن البلدان من التعامل بشكل أفضل مع المحددات الرئيسية للصحة النفسية من خلال رسم سياسة مشتركة وتوطيد التعاون بين القطاعين الصحي والاجتماعي. ولقد نجحت بلدان كثيرة في توظيف النقلات النوعية في مجالات التمويل والسياسات والقوانين كأداة قوية لإصلاح نظام الصحة النفسية. ومن شأن إرساء النُهُج القائمة على حقوق الانسان والتعافي في صدارة هذه الإصلاحات البنيوية أن يعود بمكاسب اجتماعية واقتصادية وسياسية كبيرة على الحكومات والمجتمعات المحلية.

ويتعين على البلدان تغيير طرق التفكير وتوسيع الآفاق والتصدي لأساليب الوصم وإزالة الممارسات القسرية للنجاح في إعمال نهج يركز على الأشخاص ويستهدف التعافي ويستند إلى الحقوق في مجال الصحة النفسية. ولذلك، فمن المهم أن توسّع نظم وخدمات الصحة النفسية نطاق تركيزها لكي يتجاوز نموذج الطب الحيوي ولتشمل أيضاً نهجاً أكثر شمولاً يراعي جميع جوانب حياة الشخص. ومع ذلك فإن الممارسة الحالية في جميع أرجاء العالم، تضع الأدوية النفسانية التأثير في صدارة الاستجابات العلاجية في حين يتعين أيضاً تقصّي وتوفير التدخلات النفسية والاجتماعية والتدخلات النفسية ودعم الأقران في سياق نهج يركز على الأشخاص ويقوم على التعافي والحقوق. وستقتضي هذه التغييرات إحداث نقلات نوعية في معارف وكفاءات ومهارات القوى العاملة في مجالي الخدمات الصحية والاجتماعية.

وبشكل عام، يلزم أيضاً بذل جهود لتهيئة مجتمعات ومجتمعات محلية جامعة يُقبل فيها التنوّع، وتُحترم وتُعزز فيها حقوق الإنسان لجميع الناس. فتغيير المواقف السلبية والممارسات التمييزية أمر أساسي ليس في سياقات الرعاية الصحية والاجتماعية فحسب، وإنما في المجتمع المحلي ككل أيضاً. وتُعد حملات التوعية بحقوق الأشخاص الذين يعانون من حالات نفسية معينة أمراً حاسماً في هذا المضمار، ويمكن الفئات المجتمع المدني الاضطلاع بدور استراتيجي رئيسي في مجال الدعوة.

وعلاوة على ذلك، نظراً لهيمنة نموذج الطب الحيوي على أبحاث الصحة النفسية في العقود الأخيرة، فإن الأبحاث التي تدرس النُهُج القائمة على حقوق الانسان في مجال الصحة النفسية ما زالت شحيحة. ويلزم زيادة الاستثمار إلى حد كبير في جميع أنحاء العالم لإجراء الدراسات التي تنظر في النُهُج القائمة على الحقوق وتقييم التكاليف المقارنة لتقديم الخدمات وتقييم نتائجها المتعلقة بالتعافي قياساً بالنهج القائمة على الطب الحيوي. وستؤدي عملية إعادة توجيه أولويات الأبحاث إلى إرساء أساس صلب لنهج قائم حقاً على الحقوق إزاء نظم وخدمات الصحة النفسية والحماية الاجتماعية.

وختاماً، لا يمكن التوصل إلى إعداد خطة لحقوق الانسان ونهج للتعافي بدون المشاركة الفعالة من جانب أولئك الذين يعانون من الاعتلالات النفسية والإعاقات النفسية والاجتماعية. فالأشخاص الذين يعيشون حالات نفسية يعدّون من الخبراء والشركاء الضروريين في جهود الدعوة إلى احترام حقوقهم، وكذلك في بلورة خدمات وفرص تلبي احتياجاتهم الفعلية على أكمل وجه.

إن البلدان التي لديها التزام سياسي قوي ومستدام إزاء التطوير المستمر لخدمات الصحة النفسية المجتمعية التي تحترم حقوق الانسان وتعتمد نهجاً للتعافي من شأنها أن تحسّن إلى حد كبير حياة أولئك الذين يعانون من اعتلالات الصحة النفسية والإعاقات النفسية والاجتماعية، وكذلك حياة أسرهم ومجتمعاتهم المحلية والمجتمعات ككل.

السياسات والقوانين وحقوق الإنسان
إدارة الصحة النفسية وتعاطي مواد الإدمان
منظمة الصحة العالمية
Avenue Appia 20
1211 Geneva 27
Switzerland

الموجز التنفيذي

جموعات تقنية بشأن خدمات الصحة النفسية المجتمعية: تعزيز النُهج التي تركز على الأشخاص والقائمة على الحقوق. الموجز التنفيذي

[Guidance and technical packages on community mental health services: promoting person-centred and rights-based approaches. Executive summary]

ISBN 978-92-4-002795-4 (نسخة إلكترونية)

ISBN 978-92-4-002796-1 (نسخة مطبوعة)

©منظمة الصحة العالمية2021 . بعض الحقوق محفوظة. هذا المصنف متاح بمقتضى الترخيص CC BY-NC-SA 3.0 IGO

9789240027954